

وزير الحرب الأهلية

بيان جبر وبول برير ، وصعود فرق الموت العراقية

بقلم : كين سيلفرستين^١

في شهر مايو ، عام ٢٠٠٥ ، بدأت جماعات الميليشيا الشيعية برمي جثث في طرق بغداد وأماكن رمي القاذورات فيها . غالبية هؤلاء الضحايا كانوا من السنة : وقد وجدوا كالعادة معصوبي الأعين وموثقي الأيدي ، وتظهر على جثثهم آثار التعذيب ، جماجم مهشمة ، علامات حرق ، عيون مسمولة ، وحفر نتيجة استعمال الثقب الكهربائي . ولم يأت شهر أكتوبر من نفس العام إلا وقد بلغ عدد القتلى الذين نسب قتلهم إلى فرق الموت أكثر من ٥٠٠ قتيل. في شهر نوفمبر اكتشفت القوات الأمريكية أكثر من ١٦٠ سجيناً - كانوا قد ضربوا ، وجلدوا ، وجُوعوا - مرة أخرى ، أغلبهم من السنة - وكانوا في سجن سري تشرف عليه وزارة الداخلية . ومنذ ذلك الحين أصبحت الميليشيا الشيعية مندججة بشكل كبير بالجهاز الأمني للحكومة العراقية ، وأصبح عملهم منظماً جداً ، ومنتظماً ، وموجهاً ، بحيث أطلق عليهم في العراق (وفي الإعلام الأمريكي) اسمهم الرسمي : فرق الموت . فرق الموت هذه - التي وسعت رقعة عملياتها من العاصمة إلى أغلب مناطق الدولة - يعتقد الآن أنها مسؤولة عن موت مدنيين يبلغ عددهم أكثر من قتل منهم على أيدي السنة والمقاتلين الأجانب الأعداء الظاهرين للولايات المتحدة . العراق في حالة حرب أهلية تحت أي مقياس ، وبعض أشرس مقاتليها هم أعضاء في وحدات الأمن التابعة للحكومة العراقية .

إن صعود فرق الموت يتوافق تماماً مع تعيين المدعو بيان جبر في شهر إبريل وزيراً للداخلية في الحكومة العراقية الانتقالية. تسيطر وزارة الداخلية - التي تعتبر كجهاز الشرطة الفيدرالية الأمريكية وقسم الأمن الوطني مجتمعين - على المليارات من الدولارات وعلى أكثر من مائة ألف رجل من وحدات الشرطة وقوات شبه عسكرية . كان جبر عضواً سابقاً ذا مرتبة عالية في فيلق بدر التي تدعمه إيران ، وهو الجناح العسكري للمجلس الشيعي الأعلى للثورة الإسلامية في العراق والذي هو الآن القوة السياسية المهيمنة فيه . بعد أن أصبح بيان جبر وزيراً للداخلية تخلص بسرعة من العناصر السنية في الوزارة ، ودمج بشكل واسع أفراد من فيلق بدر في الشرطة والوحدات شبه العسكرية التابعة لوزارة الداخلية .

جبر - الذي عُيِّنَ في هذه السنة (٢٠٠٦) وزيراً للمالية في الحكومة الجديدة التي يرأسها نوري المالكي - تنصّل من أية مسؤولية فردية أو قانونية تجاه العنف الذي ارتكبه فرق الموت . وقد اعترف أن بعض المجموعات كانت تعمل من داخل وزارة الداخلية خلال ترؤسه لها ، لكنه أصرّ على أن عددها قليل ؛ ولأمّ الإرهابيين على القتل الطائفي والذين كانوا يرتدون ملابس الشرطة والجيش . وفي نوفمبر الماضي ، وخلال مؤتمر صحفي عقد بعض اكتشاف حجرة التعذيب في بناء وزارة الداخلية قال جبر: « تستطيع أن تكون فخوراً بقواتنا . هم يحترمون حقوق الإنسان » (لم يرد جبر على تعليقات أرسلت إلى مكتب إعلامه في العراق من أجل هذا المقال) .

^١ كين سيلفرستين محرر واشنطن في مجلة «هاربر» التي تصدر في نيويورك. وهذا المقال نشر في عددها لشهر أغسطس، ٢٠٠٦.

يرتدي جبر نظارات ، وفي وجهه لحية قد هذبت وغيّرَها الشيب بسرعة في السنوات القليلة الماضية . يبدو جبر دائماً نظيف المظهر والملبس ، ومع أنه شيعي ملتزم – يذكر شخص أمريكي كان قد عمل مع جبر أن جبراً ربما يوقف اجتماعات ليصلي – فإنه يفضل لباس البذلة الغربية الباهظة الثمن على الثوب الذي يلبسه عدد من زملائه . لقد اضطهد نظام صدام حسين قبيلة جبر بقسوة ، لذلك فر جبر هارباً (مع آلاف من الشيعة) إلى إيران حيث أصبح عضواً في المجلس الشيعي الأعلى الذي تأسس في إيران عام ١٩٨٢ بهدف إسقاط حكومة صدام حسين . دعمت الحكومة الإيرانية هذا المجلس بقوة ، لكن جبراً كانت له علاقات حميمة مع حكومة الولايات المتحدة حيث أصبح في النهاية جزءاً من المجلس الوطني العراقي ، مظلة الحلف المعارض الذي أوجده واشنطن بعد حرب الخليج والذي ترأسه أحمد شلبي . في أثناء تسعينات القرن الماضي ، كان جبر يدير المكتب المحلي للمجلس الشيعي الأعلى في سورية حيث كان ينظم العلاقات مع المجموعات المعارضة لصدام في المنفى . في مايو ٢٠٠٠ ، عندما أطلق مقاتلو المجلس الشيعي الأعلى صاروخاً على القصر الجمهوري لصدام حسين في بغداد، كان جبر هو المتحدث الرسمي باسم المجلس . وكان جبر بالإضافة إلى أحمد شلبي ضمن جماعة مؤلفة من خمسة وستين منفيًا عراقيًا عيّنوا في لجنة تنسيق المعارضة التي أوجدت في لندن في ديسمبر ٢٠٠٢ ، وذلك قبل ثلاثة أشهر فقط من الغزو الأمريكي .

يتهم العراقيون السنة بيان جبر برعايته التعذيب الذي تقوم به الميليشيا الشيعية التي تربطها علاقة مع وزارة الداخلية . لقد صرح الجنرال منتظر السامرائي ، وهو قائد سابق للقوات الخاصة في وزارة الداخلية ، علناً أن جبراً تغاضى عن تعذيب المعتقلين . في نهاية عام ٢٠٠٥ ، أخبر فلاح النقيب - الذي خلف جبر وزيراً للداخلية - زملي خليل سفير الولايات المتحدة في العراق ، بأن ستة عشر رجلاً سنياً أمر جبر بالقبض عليهم قد أعدموا لاحقاً ، حسبما أوردته مجلة النيويورك *The New Yorker* . بدأ المسؤولون الأمريكيون يدفعون لإخراج جبر من وزارة الداخلية في عام ٢٠٠٦ ، متحججين بأنه قريب جداً من الميليشيا الشيعية وأنه غض الطرف عن أعمال فرق الموت ، أو أنه في أحسن الأحوال لم يتخذ الخطوات المناسبة في كبح جماحهم . وفي كلا الحالتين ، يُعتقد أن جبراً ساهم بشكل كبير في العنف السياسي في العراق . يقول كين كاتزمان *Ken Katzman* ، وهو محلل بارز في شؤون العراق في خدمات البحوث التابع للكونغرس *Congressional Research Service* ، ما يلي : «سمح (جبر) لوزارته أن تصبح حكراً على الميليشيا الشيعية. من هناك يخرج كله».

قبل أن يستلم جبر الداخلية ، كان وزيراً للإسكان والتعمير ، تحت سلطة الائتلاف المؤقتة التي أقامتها إدارة بوش بعد الغزو في شهر مارس ٢٠٠٣ ، وهو منصب بقي فيه حتى منتصف عام ٢٠٠٤ . أظهرت المقابلات والوثائق الداخلية أن عدداً من أعضاء سلطة الائتلاف المؤقتة ، وكذلك عدداً من محطات المخابرات المركزية الأمريكية المحلية ، أصبحوا مقتنعين أن جبراً كان لصوبياً وفساداً بشكل غير اعتيادي ، حتى في المقياس الكتيب لعراق ما بعد الحرب . في إبريل ٢٠٠٤ ، أبدى أعضاء سلطة الائتلاف المؤقتة قلقهم لبول بريمر *Paul Bremer* ، رئيس لجنة الائتلاف المؤقتة ويشار إليه في بعض الأحيان بـ«الحاكم السامي» ، كانت سلطته كبيرة على البلد إلى درجة أنه ضغط لإبعاد جبر قبل أن تنقل سلطة الائتلاف المؤقتة القوة إلى الحكومة الانتقالية بشهرين .

اثان من الذين ضغطوا من أجل إزاحة جبر هما: مايكل كرم، المستشار الخاص لبريمر للإسكان والتعمير، وريك كلاي، أحد كبار مساعدي كرم. لقد اتهم الأخيران بيان جبر والعديد من مساعديه بأنهم كانوا يطالبون برشاو، واتهمه بالتورط في سرقة كميات هائلة من المعدات التابعة لوزارة الإسكان. في ١٢ إبريل، أرسل كرم مذكرة إلى بريمر بشأن «تزايد الاتهامات بالفساد في الوزارة» (أي وزارة الإسكان)، شاكياً إليه جبراً بأنه أصبح «أقل صراحة حول ممارساته»، وتفصل المذكرة ما يوصف بـ«ممارساته الإدارية الفاضحة»، بما في ذلك تخطيطه لـ«توقيف منظم للعمل في مشاريع ذات وقت محدد جعلتها أنت - والكلام موجه لبريمر - ذات أولوية».

وقد انزعج أعضاء سلطة الائتلاف المؤقتة أيضاً لصلات جبر بفيلق بدر ونزعاته الطائفية. وكتب كرم في مذكرته عن الوزير العراقي قائلاً: «لقد أظهر (جبر) أسلوباً استبدادياً متزايداً في قيادته التي أثرت على كافة مستويات العمل في الوزارة وأوجد مناخاً من الخوف والانتقام بين الموظفين». وذكر كرم «تزايد نمط التفرقة الدينية في الوزارة» وخصوصاً تجنيد الشيعة لـ«خدمة حماية المنشآت» وهي قوة شرطة أنشئت من قبل بريمر والتي أصبحت فيما بعد متهمة بالقيام بدور كبير في الاغتيالات السياسية.

بعد عدة أيام من إرسال المذكرة دُعي كرم وكلاي إلى اجتماع مع نائب رئيس البحرية الأمريكية «جون سكوت رد» John Scott Redd وكيل مدير سلطة الائتلاف المؤقتة وعدد من المسؤولين الأمريكيين. يقول كرم: «كنا مستبشرين في نهاية الاجتماع. كان الجميع يهزون رؤوسهم حول الفساد. قالوا إنهم كانوا سيتخلصون من الوزير (جبر)». بعد أيام طُلب من كرم وكلاي العودة إلى مكتب «رد». دخلا عليه متوقعين أن يسعوا أن يسمعا أن جبراً قد طُرد. بدلاً من هذا، أُخبرا أن خدماتهما في سلطة الائتلاف المؤقتة قد انتهت، وسيبقى الوزير (جبر)!! يتذكر كرم: «قيل لنا إننا قد فقدنا الفعالية لأننا لم نستطع العمل مع الوزير! لقد كنا في صدمة!»

إن الشيعة هي أكبر مجموعة منفردة في العراق كانت قد قمعت بوحشية أثناء حكم صدام حسين، لذلك فإن صعودهم إلى الهيمنة السياسية - بطرق متعددة - هو نتيجة طبيعية للحرب. لكن قصة دور جبر في عراق ما بعد الحرب يكشف كيف أن العمى والعجز والسخرية الأمريكية سمحت للطائفية الدينية بالنمو بعد سقوط صدام. بالفعل، لقد ظهر جبر ليكون مجرد رجل قاس بين صف القادة الشيعة الذين سعوا في تنظيم الهيمنة الشيعة خلف الستار وفي بعض الأحيان تحت الرعاية المباشرة للولايات المتحدة. هناك عضوان آخران من أعضاء المجلس خدما مع جبر، هما: عبد المطلب محمد علي وزير الصحة السابق، وسلام المالكي وزير المواصلات السابق - كلاهما يرتبطان قريباً بمقتدى الصدر، رجل الدين الشيعي صاحب مجموعة ميليشيا جيش الإمام المهدي - وكلاهما متهمان بالقتل الطائفي وقد حاربا بشكل انتظامي القوات الأمريكية في العراق. (المجلس الجديد فيه أيضاً عناصر مشكلة: إلى جانب جبر وزيراً للمالية، هناك مثلاً وزير التربية، رجل يدعى خضير الخزاعي، وهو عضو رئيس في حزب الدعوة الذي أسس في نهاية الخمسينات للدعوة إلى حكومة إسلامية في العراق). التوتر الطائفي زاد بسبب العداوة الأمريكية تجاه القوى السياسية العلمانية، وكذلك بسبب إصرار إدارة بوش على أن توزع الحكومة على القوى السياسية استناداً إلى النسبة المئوية للمجموعات الدينية والعرقية. هذه هي نفس المعادلة التي أثبتت

فشلها في لبنان، البلد الذي كان غارقاً في مستنقع حرب أهلية دموية لمدة عقدين من الزمن – وهو الطريق الذي يبدو أن العراق متجهاً فيه اليوم.

مايكل كرم، الذي ذهب أساساً للعمل في سلطة الائتلاف المؤقتة في يناير ٢٠٠٤، بقي ممتعضاً حول استعفائه. وفي مناسبات عدة خلال السنوات السابقة قال بأنه يفكر في الكلام جهاراً عن تجربته في العراق وآرائه في جبر. قرر كرم أن يعطي مقابلة مسجلة لصحفي فقط بعد أن أصبح مقتنعاً حسب الأنباء بأن وزير الإسكان السابق كان يلعب دوراً هاماً في العنف الطائفي. أخبرني كرم عندما هاتفته في شهر مارس: «رأيت جبر في مقابلة مع إذاعة أخبار فوكس، وصرت غاضباً جداً وقلت: فلي...^٢ بريرم والآخرين!». بعد عدة أسابيع سافرت إلى مدينة «لوفيل» حيث يعيش كرم منذ عودته من العراق. قصير، وبدين، ولون بشرته بيضاء كالعجين. يلعبه رفاقه في المدينة بـ«الشيخ»، لأن جديه من جهة والده ولداً في لبنان. كرم هذا الذي خدم كنائب مساعد لوزير الإسكان والتطوير العمراني تحت إدارة الرئيس رونالد ريغان، عمل بشكل أو بآخر في كل حملة انتخابية للجمهوريين منذ إعادة ترشيح الرئيس نيكسون عام ١٩٧٢، وعمل في فريق الانتقال لاستلام الرئيس بوش (الرئاسة من الديمقراطيين) في عام ٢٠٠١. على جدار بيته الواقع في ضواحي المدينة، هناك عشرات من الصور لنفسه مع جمهوريين لامعين: ريغان، دان كويل، جورج ووكر بوش. إحدى الصورة من عام ١٩٨٠ تظهر كرم في ريو دي جنيرو مع نائب الرئيس وقتذاك جورج بوش وبعض المساعدين. قال كرم بولع: «كنا شعلة»، ومن تعابير وجه بوش في الصورة يبدو أن قولكرم هذا أقل من الحقيقة.

كرم الذي سيرشح نفسه في نوفمبر لكرسي القضاء في المحكمة العائلية في لوفيل، عنده بعض القضايا المثيرة للجدل في تاريخه السياسي، فبعد استقالته من وزارة الإسكان والتطوير العمراني في عام ١٩٨٢، ظهر اسمه في **فضيحة تأثير في عملية شراء** والتي ظهرت فيما بعد في الثمانينات. أشار المحققون أن كرم استعمل اتصالاته السياسية لبناء شركة خاصة لاستشارات الإسكان الاتحادي. وأخبر أحد مسؤولي الإسكان والتطوير – وكان قد حكم عليه – لجنة الكونغرس أن كرم تودد لموظفي الوكالة عن طريق إقامة حفلات سباق كنتاكي للخيل^٣ لهم، وتزويدهم بعطايا أخرى. كذب كرم هذا وذكر أن هناك حفلة كنتاكي دربي واحدة والتي دعى إليها «مجموعة قليلة من المشتغلين بقسم الإسكان والتطوير» ضمن مئات الأشخاص. وأخبرني كرم قائلاً: «لو كنت قد فعلت أي فعل خاطئ، لما استطعتُ الحصول على العمل في سلطة الائتلاف المؤقتة، ولما أراد أي من أولئك المرشحين للرئاسة أن يعمل لهم!». لم يُتهم كرم أبداً في تلك الفضيحة.

كرم الصغير الحجم ومساعد السابق ريك كلاي – وهو من سكان ولاية فرجينيا الغربية ولاعب سابق لكرة القدم الأمريكية في جامعة مارشال – يشكّلان زوجان متنافران. أخبرني كلاي قائلاً: «كنت في كل أنحاء العراق، في كل بلدة ومكتب

^٢ كلمة بذيئة.

^٣ يسمى السباق «كنتاكي دربي Kentucky Derby» وهو سباق مشهور للخيل في الولايات المتحدة، يقام في ولاية كنتاكي حيث يعيش مايكل كرم. (المترجم)

وواحة. أعرف كل العائلات الرئيسة واللاعبيين السياسيين. لقد تأقلمت في العراق لأني من أبالاشياً ونحن قبائل كالعراقيين». (قال كرم ضاحكاً بعد أن سمع هذا: «ريك أحب العراق كثيراً فتحول إلى بدوي!»). وصل كلاي - وكان سابقاً من جنود المارينز - إلى العراق في نهاية عام ٢٠٠٣، قبل وصول كرم بعدة أشهر. ومثل كرم، كان ريك وما زال من أشد المؤيدين لبوش ومؤمناً في الحرب متحمساً لها. قال ريك: «لي يد في كل مشروع بناء كبير بدأ هناك، ولا أشارك في الرؤية القائلة بأننا لا ننجز شيئاً. إحدى المشاكل هي أن العراقيين ينظرون إلينا على أننا بلد غني وقادر دمرنا جيشهم مرتين. هم يتوقعون منا أن نحل مشاكلهم بقطعة من أصابعنا. لم نستطع أن نوفي توقعاتهم. لكنهم مازالوا يرغبون بأن تصلح الأمور - كثير من رفاقي العراقيين ماتوا من أجل أن أعتقد عكس هذا».

نوه كل من كرم وكلاي بأنهما كانا متحمسين في البداية للعمل مع جبر الذي عُيّن وزيراً للإسكان والتعمير في يوليو من عام ٢٠٠٣ كجزء من مجلس الوزراء الذي اختارته سلطة الحكم المؤقتة المختارة من قبل مجلس الحكم العراقي. كلا الرجلين كانا معجبين بذكاء جبر ونشاطه، وخصوصاً بمعارضته صدام لوقت طويل. قال كلاي: «عندما قابلت جبراً للمرة الأولى كنت أكن له احتراماً شديداً. كانت بيننا علاقة جيدة جداً».

كان تطبيق برنامج إسكاني مهم من الأولويات عند كرم حين وصوله إلى العراق، والذي ارتآه خطوة مهمة في إعادة بناء البلد والتقليل من البطالة المرتفعة التي سببها جزئياً قراراً برير حل الجيش العراقي. وتلبية لتوصيات كرم خصص برير أكثر من ١٠٠ مليون دولار من ممتلكات العراق التي استولت عليها الولايات المتحدة لبناء سبعة مشاريع إسكانية متكاملة، كل واحد منها يشمل على شقق سكنية، ومراكز تسويق، ومساجد، ومنشآت حيوية للسكان. في ٨ مارس ٢٠٠٤، أعلن برير عن البرنامج الذي أطلق عليه اسم «التجديد العراقي». جبر، الذي كانت وزارته (الإسكان والتعمير) تشرف على الأموال وكانت قد أنيطت بها مسؤولية تطبيق بدء العمل، وقف بجانب برير. قال برير في ذلك اليوم: «إن مستقبل العراق هو مستقبل الأمل، وللعديد من العائلات فإن السكن اللائق، مع مياه ومجاري ونظام كهرباء وهاتف هو كله جزء أساسي من أملهم. لهذا السبب فإن توقيع هذه العقود تمثل أمراً عظيماً أكثر من أنها حبر على ورق. هذه العقود تعني أن مستقبل أمل سيصبح مستقبلاً واقعاً».

لكن عدداً من المسؤولين الأمريكيين قد تملكهم قلق جدي حول جبر الذي كان يُعتقد بأنه كان متورطاً في سرقة عشرات الملايين من الدولارات قيمة المعدات التي تملكها وزارة الإسكان. معظم هذه المعدات كان قد نقل بلا حياء من موقع الوزارة؛ فاللصوص قدورا على رافعات ضخمة، على سبيل المثال، ببساطة عن طريق قلبها، «لقد كان لها صوت (كالقنبلة) تستطيع سماعه من مسافة أميال. كان من المفروض من حراس الوزير أن يجرسوا المكان. كل هذا حصل بأسلوب مخطط في وضح النهار»

^٤ جبل الأبالاشي الواقعة في الجهة الشرقية من الولايات المتحدة، ويمتاز سكانها ببساطة حياتهم وبعدهم عن حياة المدن وتعقيداتها. (الترجم).
^٥ من بين كل حركات برير المشبوهة، ربما كان قرار تسريح الجيش العراقي وتطهير الحكومة من البعثيين دون استشارة أحد، أكثر القرارات تدميراً. قراره هذا لم ينتج عنه فقط بطالة هائلة، بل أبعده السنة وحفز المقاومة. قال ضابط سابق في المخابرات الأمريكية كان يخدم في العراق: «لقد نزع (برير) حقوق الملايين من البشر. لقد كان (فعله هذا) طعناً وضعناً في الطريق الذي نحن فيه الآن».

كما ذكر كلاي. أرسل كرم فريقاً لتصوير الموقع سريعاً، وأظهرت الصور رجالاً يفككون الرافعات بهدوء وكفاءة. وتذكر التقارير التي وصلت إلى كرم أن القطع المفككة نقلت عبر الحدود إلى تركيا حيث تم بيعها هناك كخردة.

كانت سلطة الائتلاف المؤقتة تنفق مليارات الدولارات في العراق، غالباً نقداً، وفعالياً، بدون مراقبة. دفعت الهيئات الحكومية العراقية تكاليف العمليات والرواتب من مخزون المال الهائل التي جاء من طريق سلطة الائتلاف، بعض هذا المال أرسل في أكياس ورقية وأغطية وصادات. وقد جاء العديد من المسؤولين العراقيين الذين كانوا يعملون لجبر إلى كرم ليشتكوا إليه لأن رواتبهم لم تدفع إليهم. قال كرم: «قلت، أنا أعلم أنه قد دفع لكم. لقد أرسلت المال. لقد أخبروني (أن جبراً) ومساعديه قد تقاسموا معظم الأموال... لذلك لم تبق هناك أموال تكفي لدفع الرواتب»^٦.

وكما فعل جبر تماماً سابقاً في وزارة الداخلية، قد طرد السنين وأقام ممارسات طائفية للتوظيف. وقبل وصول كرم إلى بغداد بوقت قصير، تظاهر المئات من موظفي الوزارة خارج مقرها الرئيس يطالبون برواتبهم السابقة. قال كلاي إن رئيس أمن جبر تكلم بإطلاق النار على المتظاهرين. (رواية كلاي مدعومة بعضو آخر من مسؤولي سلطة الائتلاف والذي طلب ألا يعرف لأنه مازال يعمل في العراق).

في بغداد، كان جبر بشكل اعتيادي يرافق بحراسة مشددة من فيلق بدر الذي يقوم بتأمين حمايته. يتذكر كرم زيارته للوزير في بيته في منطقة راقية في بغداد - العقار كان قد صودر من قبل نظام صدام وأعيد إلى عائلة جبر من قبل الحكومة الجديد - وقد رأى «كل هؤلاء العناصر من فيلق بدر، يلبسون السواد ويحرسون البيت. كانوا على السطح، وبين الأحراش، وفي كل أنحاء الحديقة. إن صعوبة الوصول إلى بيته كصعوبة الوصول إلى المنطقة الخضراء. من المؤكد أن بالتأكيد، غيره من الوزراء لديهم حراسة، لكن لا شيء يشبه هذا، كأنك تتعامل مع العصابات».

أيضاً، قاعدة وكالة المخابرات الأمريكية في بغداد كانت تنظر إلى جبر بحذر، والناس هناك قد أوصلوا قلقهم إلى مكتب بريمر كذلك. «الفساد كان متفشياً (في العراق)، جزئياً لأن الشيعة كانوا قد همّشوا تحت صدام والآن أصبحوا في قمة سلسلة الغذاء» قالها أحد المسؤولين الكبار السابقين في الوكالة وكان يخدم في العراق في ذلك الوقت، والذي قيل بالتحديث على شرط عدم الإفصاح عن شخصيته. قال لي: «لم يعلموا كم ستطول مدة بقائهم في العراق، لذلك، كان هناك سباق للحصول على المال - تجمع ما تستطيعه عندما تستطيع. قليل من الوزارات التي كانت تقاد بمسؤولية، لكن بعضها كان دماراً. وكانت

^٦ إن حجم الفساد الهائل الذي حدث خلال فترة سيطرة سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق أمر يثير التعجب إذا أخذنا بالاعتبار مدة ولاية بريمر التي استمرت لمدة ١٤ شهر. مبالغ ضخمة من الأموال التي تعهدت إدارة بوش بصرفها لاستخدامها «لفائدة الشعب العراقي» كانت قد بُددت أو سرقت أو ضاعت ، بما في ذلك مبلغ مقداره ٨ مليارات دولار والتي لم تحسب بعد أن صرفتها سلطة الائتلاف المؤقتة إلى الوزارات العراقية. لم يكن العراقيون فقط وحدهم الملامين على الفساد وتفضيلهم الأصدقاء ، بل إن المسؤولين الأمريكيين والشركات الأمريكية أيضاً حققت أرباحاً سخية تحت مظلة سلطة الائتلاف المؤقتة من العقود الدسمة التي منحت لشركة «هالبرتون» وغيرها من الشركات الأمريكية ذات ارتباطات سياسية لإدارة بوش إلى عمليات الاحتيال التي قامت بها شركات صغيرة مثل شركة «فيليب بلوم» وهو متعاقد أمريكي اعترف في بداية هذه السنة بأنه قام برشوة مسؤولين في سلطة الائتلاف مقابل منحه عقوداً بمبلغ ٨٦ مليون دولاراً. حتى منتصف عام ٢٠٠٦، كان المفتش الخاص لإعمار العراق ما زال يلاحق ٧٥ حالة جنائية تورط فيها مسؤولون في الحكومة الأمريكية ، وموظفون في الجيش الأمريكي ، ومتعاقدون من القطاع الأمريكي الخاص .

وزارة الإسكان والتعمير هي تقريباً الأسوء». إن ارتباطات جبر بجماعة الميليشيا شكلت قلقاً متزايداً. «كان (جبر) شخصاً أمامياً بالنسبة لفيلق بدر، وبسببه كان لفيلق بدر قبضة على وزارته» كما أخبرني مسؤول الوكالة السابق.

إن صلات جبر بفيلق بدر لم يكن يُنظر إليها بالضرورة من قبل كل المسؤولين الأمريكيين على أنها صلات سيئة. «لقد كان هناك البعض في إدارة بوش من يدافع عنه» أخبرني بهذا ضابط في وكالة المخابرات الأمريكية ما زال يعمل فيها، وأضاف قائلاً: «كان ينظر إليه على أنه قوي، وكانت هناك فكرة وهي علينا أن نترك العراقيين يتصرفون على الطريقة العراقية. وكان ينظر إليه أيضاً أن بإمكانه استرضاء الإيرانيين، وكنا نريدهم أن يكونوا في الصورة وأن يدعموا الحكومة (العراقية)».

وبعد ٢٧ مارس ٢٠٠٤ بأسبوعين كتب كرم وعدد من المسؤولين الكبار في سلطة الائتلاف سلسلة من المذكرات والرسائل الإلكترونية تناقش قلقهم حول جبر ومساعديه الكبار. في ذلك اليوم الأول، أرسل ترافيس بيسون، كولونيل في الجيش قد عمل تحت كرم، رسالة إلكترونية إلى مايكل راتني، المستشار الخاص في الحكم، يقترح فيها منع تعيين أحد مساعدي جبر في الوزارة. «لقد بدّل (جبر) إجراءات شراء كل المواد الخام إلى حيث عليه ليوقع هو على كل طلب شراء لكل مؤسسة حكومية - نعتقد أن هذا هو نتيجة الابتزاز والرشاوي» كما كتب بيسون.

بعد عشرة أيام، وقّع راتني وكرم على مذكرة وأرسلها إلى برير تحت عنوان «مشكلات مع وزير الإسكان والتعمير». أكدت هذه المذكرة على أن المشاريع المحتاج إليها بشكل ملح «معطلة لأن إدارة الوزارة - كما يعتقد البعض - لا تريد أن تفقد قوتها، وقد أشار البعض إلى إمكانية ابتزاز الأموال التي تأتي مع السيطرة التامة» على العقود. وفي مذكرة أخرى إلى برير، استحث كرم العمل لإيقاف «السرقه الهائلة المستمرة لمعدات البناء المهمة التابعة لوزارة الإسكان والمسؤولة عنها سلطة الائتلاف، مع الاعتراف بحقيقة وهي أن (جبراً) بشكل واضح لا يملك الإرادة أو الاستطاعة لأن يفعل هذا بنفسه». وقد اقترح كرم خطة لحفظ كل معدات وزارة الإسكان في موقع قرب مطار بغداد وتوظيف مقاول خاص لحمايتها. ووافق أيضاً على عقد بسبعة ملايين دولار لمشروع لشركة OSSI-Safenet، وهي عبارة عن شراكة بين شركة جنوب إفريقية وأخرى أمريكية يرأسها جون والبريدج جونيور John H. Walbridge Jr.، ضابط متقاعد للعمليات الخاصة في وكالة المخابرات الأمريكية.

لقد فصل مسؤولو سلطة الائتلاف أيضاً في رسائلهم الإلكترونية ومذكراتهم بسبيل من الشكاوى التي وصلتهم من مسؤولين تجاريين يسعون للحصول على عقود في العراق. فقد أرسل دافيد لفت - مستشار كبير في سلطة الائتلاف لوزارة التجارة - رسالة إلكترونية إلى كرم يقول فيها إن شركة عراقية للمقاولات مركزها لندن أوردت «قصصاً من الفساد المزعوم من قبل مسؤولين كبار»، بما فيهم أولئك القائمون على وزارة الإسكان. أرسل روبرت كلي - وهو من كبار مساعدي برير - مذكرة تحت عنوان «تقرير عن فساد في مكتب وزارة الإسكان» ممرراً معها شكوى من عراقي يعمل معه في شركة بولاية تيسي بأن «من المعروف جداً أن (جبراً) فاسد ويطلب مالاً عند مناقشة عمل عقد مع الوزارة». كرم نفسه كان قد أُخبر أن الشركة التي يملكها روبرت ساندي - رجل أعمال عراقي - أمريكي ورئيس المجلس الأمريكي - العراقي للأعمال التجارية - خسرت

عقداً عندما رفضت مطالب الوزير بدفع خمس وسبعين ألف دولار لجمعية خيرية شيعية. (لم يرد مكتب ساندي في واشنطن على اتصالاتنا للتعليق).

يبدو أن الشكاوى ضد جبر كان لها بعض التأثير. ففي يوم ٧ من شهر إبريل، استلم كرم وراتني مذكرة من أحد أعضاء سلطة الائتلاف تقول بأن برير قد سمع بالاتهامات تدور حول جبر واقترح بأن يطلب منه الحضور من أجل «نقاش صريح». بعد هذا مباشرة، كرم وثلاثة مستشارين كبار من سلطة الائتلاف، وهم راتني ولفت وإد شمولتز وهو مستشار رفيع لوزارة العدل في سلطة الائتلاف، وقعوا على مذكرة أرسلت إلى برير تقول بأن عليه أن يأخذ بعين الاعتبار استبدال جبر.^٧

يعتقد كرم أن طرد جبر كان يمكن أن يكون إخراجاً كبيراً لبرير وسلطة الائتلاف التي كانت قد حوصرت بتقارير الفساد في العراق. إضافة لهذا، فإن المقاومة كانت تنمو وكذلك العدواة ضد الاحتلال الأمريكي. وفي الأسابيع الأربعة الماضية قتل في الفلوجة أربعة من مقاتلين الأمن الأمريكيين، وأحرقت جثثهم ومثلت بها مجموعة من عوام الناس، ثم ربطوا اثنتين من تلك الجثث على جسر. قال كرم: «كنا (سلطة الائتلاف) سنخرج من هناك في غضون بضعة أشهر، وكان (جبر) سيصبح مشكلة لأناس آخرين». ويوافق ضابط المخابرات السابق مع ذلك التخمين: «كان برير يعد الأيام إلى أن رحل. كان منقطعاً تماماً، بالإضافة إلى أنه كان يحاول أن يخرج من العراق حياً. اتصلنا بالمنطقة الخضراء - مدينة الزمرد - وقلنا لا تهتموا للرجل خلف الستار، كل شيء على ما يرام»^٨. في ٢٨ يونيو، تقريباً بعد شهرين من فصل كرم وكلاي، أعاد برير القوة إلى حكومة عراقية أثناء مراسم سرية أقيمت قبل يومين من الجدول المحدد لها من أجل حمايتها من هجمات المقاومة. وقد نقل برير على متن طائرة مروحية مباشرة من المراسم إلى المطار وغادر العراق في نفس ذلك اليوم. بعد ستة أشهر، كافأ الرئيس بوش برير بوسام الحرية من أجل عمله في سلطة الائتلاف المؤقتة. أما بالنسبة لـ«التجديد العراقي» فإن هذا المشروع الذي كلف مائة مليون دولار والذي أعلن عنه برير وجبر معاً قبل سنتين، فإن وزارة الإسكان العراقية قالت بأن مشروعين فقط قد بُدئ العمل فيهما وذلك من سبعة مشاريع لبناء وتطوير المساكن الموعودة، ولا يظهر أن أحدهما قرب الانتهاء منه.

بعد تسلّم جبر وزارة الداخلية، بقي فيها حوالي سنة قبل أن يستبدل في شهر مايو، وإزاحته كانت بدفع من القادة السنيين وبعد المسؤولين الأمريكيين. والعجب، فإن مغادرة جبر للحكومة كانت موجزة. ومع أن إدارة بوش لعبت دوراً كبيراً

^٧ في نفس الوقت، كان جبر يشتكي إلى برير عن كرم، حيث اتهمه بانعدام التعاون وأنه يسعى لإعطاء العقود إلى شركات أمريكية مقربة من إدارة بوش. لم أجد دليلاً يؤازر هذا الاتهام، لكنني أخبرت عن طريق مصدر رفض الإفصاح عن اسمه أن أحدهم في سلطة الائتلاف أثار أسئلة حول دور كرم في الموافقة على عقد شركة OSSI-Safenet، بالذات لأن الشركة استلمت عربوناً كبيراً. إذا كان أحد يشتبه به بعمل سيئ فإنه لم يثر أحد من سلطة الائتلاف الأمر عندما فصل هو وكلاي في ١٩ إبريل، حسب كلام كرم. قال إنه وافق على العقد بسرعة بسبب الحاجة العاجلة لحماية معدات البناء من السرقة من وزارة الإسكان، وإن خطته لتوظيف الشركة قد فحّصت ووافق عليها العديد من الأشخاص في سلطة الائتلاف، بما فيهم برير. قال كرم لي: «لم تكن الصفقة خافية على أحد. شركة OSSI كانت شركة قانونية تعمل في العراق، وكان بإمكانها القيام بالعمل والقيام به حالاً».

^٨ رفض برير من خلال مساعدته التنفيذية سوزان شيا أن يعلق قائلة إنه لا يتذكر كثيراً عن كرم أو جبر. كذلك رد، وهو الآن مدير المركز الوطني لمكافحة الإرهاب، رفض أن يعطي أي تعليق.

في تقييم المجلس الجديد، فإن جبر مُنِحَ منصب وزير المالية. كما علّق أحد الدبلوماسيين الغربيين - ولم يُسمَّ - مجلة التايم Time قائلاً: «إن أي مجلس يحتل فيه بيان جبر مكاناً رفيعاً فإنه يبدأ بفجوة ثقة كبيرة».

مع نهاية منصب جبر في الداخلية، فإن الميليشيا الشيعية كانت قد اندمجت بشكل واسع في وحدات الأمنية للحكومة؛ فقوات وزارة الداخلية يعتقد أنها كانت تقوم بالقتل السياسي على مجال واسع، وتدير شبكة من مراكز الاعتقال والتعذيب، وتتوسع إلى ما يشمل الجرائم العامة كالخطف. ستيف كاستيل Steve Casteel الذي عمل بشكل قريب مع جبر كمستشار أعلى لوزارة الداخلية في سلطة الائتلاف في عام ٢٠٠٥، أخبرني أن بعض وحدات فيلق بدر كانت «قد جيء بها كما هي» إلى الوزارة -- لكنه أرجع هذا إلى الإرادة الضعيفة من جهة جبر. «لقد كان (جبر) تحت ضغط شديد من المجلس الشيعي الأعلى للثورة الإسلامية في العراق»، كاستيل هذا يعمل الآن في فانس الدولية Vance International شركة أمن خاصة. جيرالد بيرك Gerald Burke، الذي خدم لمدة سنة في وزارة الداخلية كمستشار أعلى للشرطة كان قد رأى جبر يلعب دوراً أكثر فعالية. وقد شهد أيضاً تدفق فيلق بدر على الوزارة، وخصوصاً على وحدات كوماندو الشرطة الخاصة التي وُسِّعت بشكل كبير على يد جبر - وهذه الوحدات هي المشبوهة في القيام بأكثر القتل الطائفي. كان بيرك في العراق حتى شهر مارس هذه السنة وقال إن فرق الموت تعمل بشكل مفتوح، وتتحرك بحرية حول المدينة دون أي تدخل من قوات وزارة الداخلية. لم يفشل جبر فقط في عمله في منع أو التحقيق في العنف الطائفي، وحسب بيرك؛ بل يظهر أنه كان يديره أو كان يسمح لمؤوسيه أن يديروه. وقال: «إن الدليل غير المباشر قوي بشكل كاف بحيث أنه في نظام العدل الجنائي لدينا، ليس هناك أي مشكلة للمدعي العام في إقناع شهود المحكمة (بهذا الأمر)».

جون بيس John Pace، مدير مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في العراق - وحتى شهر فبراير - يلقي باللوم على القوات التابعة لوزارة الداخلية بما فيها فيلق بدر والذي وصف أعضائه بـ«القتلة المحترفين» -- من أجل كثير من الدماء التي تهراق في العراق، أخبرني بالهاتف من بيته في أستراليا قائلاً: «إنه من غير المناسب أو ليس من العدل أن نقول أن مستوى العنف الحالي أفضل أو أسوأ منه تحت صدام، لكن أكثر تعميماً الآن. عندما كانت القوة بيد صدام، كان هناك القليل تحت الحماية، وأما الآن فإن أي أحد يمكن أن يكون مستهدفاً».

أُحِت بعض الجماعات الدولية لحقوق الإنسان والعراقيون، ومعظمهم سنة، أن القوات الأمريكية اختارت أن تتجاهل تقارير المظالم التي ترتكب على أيدي قوات وزارة الداخلية وميليشيات الشيعة. وقال منتظر السامرائي الرئيس الأسبق لقوات وزارة الداخلية أثناء مقابلة في المذيع في ديسمبر الماضي إن القوات الأمريكية تزور بانتظام سجوناً في ساحة النصر ببغداد حيث كان يستخدم التعذيب فيه بشكل اعتيادي. «إن القوات الأمريكية كانت تعرف كل شيء عن قضية التعذيب» هذا ما ذكره وين وايت Wayne White، محلل رئيس لشؤون العراق في مخابرات وأبحاث مكتب وزارة الخارجية الأمريكية بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥، وهو يعتقد أن الولايات المتحدة فشلت في كسر الميليشيا لأنها وجدتها مفيدة في مقارعة المقاومة وتخدم كحماية، وأضاف قائلاً: «من الأفضل حماية قواتك، ومن الصعب أن تقاوم إعطاء نوع من الدور لقوات أخرى تحارب المقاومة، بصرف النظر عن انتمائها». في غضون هذا، اعترض الشيعة والأكراد على تفكيك الميليشيا، كما قال وايت، لأنهم يرونها

حماية ضد المقاومة، وليس بدون سبب. وبما أن الميليشيا الآن قوية ومحصنة فإن وايت يتوقع بأنه من شبه المستحيل تفكيكها، وخصوصاً بعد الأخذ بعين الاعتبار الصعوبة التي تواجه القوات الأمريكية والعراقية في السيطرة على المقاومة.

إن ريك كلاي فزع من الوضع الحالي لشؤون العراق، ولا شيء يدفعه للغضب أكثر من علمه بأن أحد مراكز اعتقالات وزارة الداخلية قد اكتشف على أيدي القوات الأمريكية في المبنى الذي ساعد في ترميمه عندما كان يعمل في سلطة الائتلاف المؤقتة. «كنت أراقب محاكمة صدام ولم أستطع تصديقها، لكنني وجدت نفسي موافقاً معه في نقطة واحدة، قال (صدام) إن على وزير الداخلية أن يُحاكم من أجل فرق الموت – إنه محق في ذلك»، قال ريك هذا قبل أن يصعد إلى سيارته شيفي إكويناكس ويسوق راجعاً إلى فرجينيا الغربية.